الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار النفط

–إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري –

The economic effects of changing oil prices

- An indication of the state of the Algerian economy -

خولوفي وهيبة *[1]

[1] جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر ayouayoub110@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/22 تاريخ القبول: 2021/06/21 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت الدراسة إبراز وتحليل أسباب تغيرات أسعار النفط لما له من تأثيرات على اقتصاد الدول المنتجة أو المستهلكة، وقد أدى تقلب أسعار النفط إلى بروز أزمات اقتصادية في العالم، والجزائر لم تكن بمنأى عن ذلك.

توصلت الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط في الجزائر كان لها انعكاسات سلبية كثيرة اقتصادية، سياسية واجتماعية، وتكرار هذه النتائج السلبية مع كل انخفاض لأسعار النفط يستلزم تبني إستراتيجية هادفة ومدروسة أساسها تنويع مصادر الدخل.

كلمات مفتاحية: اقتصاديات النفط، أسعار النفط، أزمات النفط، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL : E 38، F55.

Abstract:

The study aimed to highlight and analyze the causes of oil price changes due to their effects on the economy of producing or consuming countries.

The fluctuation of oil prices led to the emergence of economic crises in the world, and Algeria was not immune to that.

The study found that the changes in oil prices in Algeria had many negative economic, political and social repercussions, and the repetition of these negative results with each drop in oil prices necessitates the adoption of a targeted and thoughtful strategy based on diversifying sources of income.

* المؤلف المرسل

Keywords: oil economics; oil prices; oil crises; Algerian economy.
Jel Classification Codes: F55, E38.

1. مقدمة:

يعتبر النّفط من أهمّ الثّروات الطّبيعيّة التي تمتلكها عددٌ من دول العالم، وقد شكّل اكتشاف النّفط لأوّل مرّة منعطفًا وتحوّلًا كبيرًا في اقتصاديّات الدّول التي اكتشف فيها، حيث حدثت طفرة اقتصاديّة وتغيّرت الأنماط الاستهلاكيّة وأخذت الحياة بكلّ مظاهرها وجوانبها شكلًا آخر يتّسم بالتّرف والرّفاهية بسبب عائدات النّفط التي ساهمت في زيادة الدّخل القومي للبلدان النّفطيّة. وفي الجزائر يعد النّفط كثروة بالغة الأهمية في الاقتصاد الجزائري وذاك بالنظر لحجم مساهمته في التجارة الخارجية والدخل الوطني غير ان تقلبات أسعار النفط بين الحين والأخر كان لها تأثير كبير على قطاع المحروقات بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وذلك لما ينجر عنه من آثار على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، المالي، وغيرها.

1.1إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، يمكن صياغة السؤال الرئيس التالي:

ماهي التأثيرات التي تترتب على تغيرات أسعار النفط في العالم والجزائر؟

1. 2فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تغيرات أسعار النفط تتحكم فيها عدة عوامل أهمها العرض والطلب؛
- تغيرات أسعار النفط تترك أثار ايجابية في بعض الأحيان على الدول المنتجة وسلبيا في أحيان أخرى وهو الشأن بالنسبة للدول المستوردة.

1. 3أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوع مهم وحساس بالنسبة للاقتصاد الجزائري لما للنفط من تأثير على الوضع الاقتصادي خاصة ولا يخفى على أحد ما يعنيه قطاع المحروقات كقطاع استراتيجي خاصة وأن الجزائر لها اقتصاد ريعي وعليه للسعي في البحث نحو أسباب تغيرات أسعار النفط وتحليل تبعاتها على الاقتصاد العالمي والجزائري.

1. 4 منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، استخدمنا المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة

في قالب يُسعى من خلاله إلى الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال البحث في الأسباب وتحليل النتائج المترتبة تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة الاقتصاد الجزائري.

2. ماهية النفط:

سنتناول فيما يلي مفهوم النفط وأهميته.

2. 1 تعريف النفط:

النفط، أو البترول، كلمة عامة تطلق على المواد الهيدروكربونية المتمثلة في النفط الخام ومشتقاته، بما في ذلك المواد السائلة والغازية؛ لذلك يجب أن نفرق بين "النفط" و"النفط الخام"، فالنفط الخام هو جزء من النفط. ويعد النفط من المواد الهيدروكربونية؛ لأن أغلبه مكوّن من الهيدروجين والكربون، إلا ان أغلبه كربون. ويختلط معهما مواد أخرى مثل: الأكسجين، والكبريت، والنتروجين، و-حسب المكمن- يوجد معه بعض المعادن (أنس، 2021).

أيضا يمكننا تعريفه على انه: عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال بني غامق او بني مخضر يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما انه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته من مكان لأخر وهو أحد العناصر الأساسية للطاقة في العالم ويعتبر المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية و البيتروكيمياوية مثل: الأسمدة و المبيدات (الخولي، 2014، صفحة 5).

2. 2 أهمية النفط:

لا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973، وشعرت الدول الصناعية الكبرى وبخاصة في أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول المنتجة بالأسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة.

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط محورًا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل (الخولي، 2014، صفحة 346) ،و فيما يلي نحاول حصر أهمية النفط في النقاط التالية:

- يعتبر مصدرا رئيسيا للطاقة في الاقتصاد الحديث لما يتمتع من مزايا متعددة كتعدد مشتقاته ومنجاته وكذلك تكلفة إنتاجه منخفضة مقارنا بتكلفة إنتاج البدائل الطاقوية الأخرى؛

- ما يميز البترول كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه وهذا ما يعرف بصناعة البترولية والتي تعتبر نشاط صناعيا وأسعار تحل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل ويتم استعماله في الأنشطة الصناعية المختلفة (مورو، 1994ص 46)؛

– البترول مصدر للإيرادات المالية خاصة في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدر له والتي تعتمد في اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكمات الرأسمالية، أما الدول المستهلكة له فتظهر أهمية البترول من خلال الإيرادات التي تحصلها عند فرض الضرائب على مشتقات البترول (حافظ، 2000، صفحة 23).

3. واقع النفط في الاقتصاد العالمي :

3. 1 أسعار النفط في الأسواق النفط العالمية

تشير أحدث تقديرات منظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر ماي 2021 الى 66. 76 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تبلغ نحو 5.6 % مقارنة بالشهر السابق . كما تشير توقعات المنظمة الى ارتفاع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها سنة 2021 الى 62.04 دولار للبرميل، مرتفعا بنحو 20.6 دولار للبرميل أو بنسبة 49.6 % مقارنة بسنة 2020.

تشير الإحصائيات معدل أسعار سلة خامات أوبك قد انخفض خلال شهر افريل 2021 للمرة الاولى في ستة أشهر بنسبة 2 % (1.3 دولار للبرميل) مقارنة بالشهر السابق ، ليصل إلى 63.2 دولار للبرميل و هو ما يسببه بشكل رئيسي المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على النفط الخام على المدى القريب بسبب ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في أجزاء عديدة من العالم ، لاسيما الهند و أمريكا اللاتينية و اليابان ، فضلا عن انخفاض الطلب على النفط الخام بسبب استمرار عمليات الإغلاق في اوروبا و موسم الصيانة في بعض المصافي الأسيوية .

و مع ذلك فإن البيانات الاقتصادية القوية من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، و تحسن حملات التطعيم ضد الفيروس في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و بعض الدول الأوروبية حدت من خسائر الأسعار (سبت، 2021) .

الشكل 01 : المعدل للسعر الفوري لسلة خامات أوبك ، 2020-2021 (دولار / برميل)

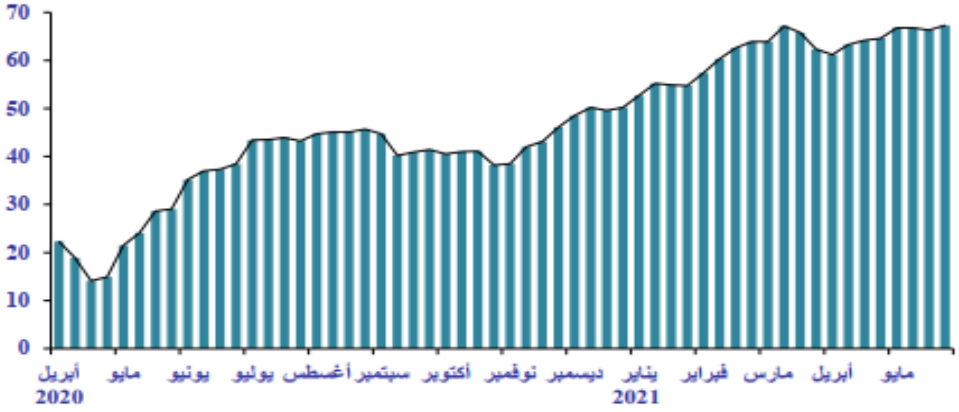

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك)، التقرير الشهري، أعداد مختلفة.

2.3 الطلب والعرض للنفط في الاسواق العالمية:

تشير التقديرات الاولية الى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من سنة 2021 ليصل الى نحو 94.8 مليون برميل / يوم، أي بنسبة زيادة تصل الى 1.6 % مقارنة بمستويات الربع السابق حيث ارتفع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية بنسبة 2.7% ليصل الى نحو 44.3 % مليون برميل في اليوم، كما ارتفع طلب باقي دول العالم بنسبة 0.7 % ليصل نحو 50.5 مليون برميل / يوم .

و يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من سنة 2021 ليصل إلى نحو 97.9 مليون برميل / يوم، حيث يتوقع ارتفاع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الى نحو 45.5 مليون برميل / يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب باقي دول العالم إلى نحو 52.4 مليون برميل / يوم (سبت، 2021).

3.3 المخزونات النفطية في العالم:

انخفض المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية خلال شهر افريل 2021 بحوالي 17 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل الى حوالي 2934 مليون برميل ، بينما استقر المخزون الاستراتيجي عند نفس المستوى المحقق خلال الشهر السابق و هو 1850 مليون برميل (باكير، 2006، صفحة 56) .

الشكل 02 : التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر افريل 2021 (مليون برميل)

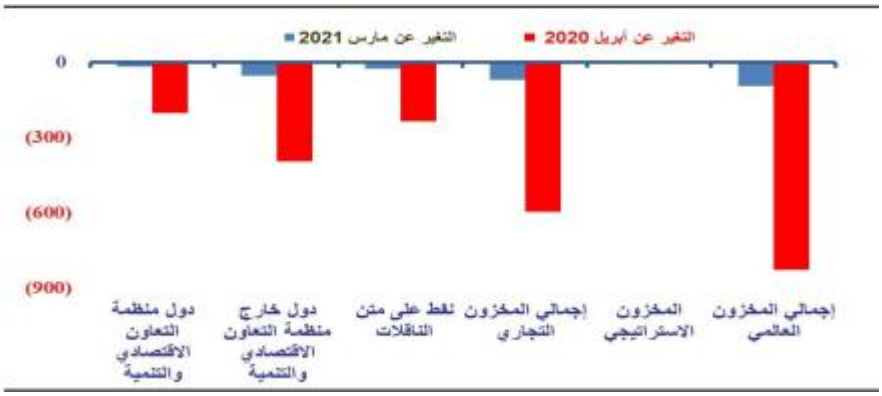

Source : Oil Market intelligence, July 2020 and May 2021

4. تعريف سعر النفط والعوامل المحددة له في الاقتصاد العالمي:

1.4 تعريف سعر النفط:

سعر النفط هو القيمة النقدية للسلعة النفطية، ومقدار ومستوى أسعاره يتأثر بصفة متباينة للقوى الاقتصادية والسياسية وطبيعة السوق المالي (العرض والطلب) (الموسوي، 2004، صفحة 10) وسعر النفط الحقيقي هو سعر ثابت القيمة، والذي يعبر عن مستوى تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل كالتضخم النقدي، أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأســـاس (أبانمي، صفحة 4) .

مما سبق نستخلص أن سعر النفط هو عبارة عن قيمة نقدية تعطي لوحدة واحدة من النفط خلال فترة زمنية محددة تخضع لقانون العرض والطلب في السوق العالمي (الرميحي، 2017، صفحة 2).

ومن أنواع السعر النفطي نجد السعر المعلن والسعر المتحقق والسعر المعمول به(الإشارة) وسعر الكلفة الضريبية والسعر الفوري والسعر المستقبلي (حسين، 2006، صفحة 24) .

2.4 العوامل المحددة لأسعار البترول في الاقتصاد العالمي:

لا يوجد نسق محدد يمكن التنبؤ به لأسعار البترول نظرا لوجود عدة عوامل متداخلة تؤثر على أسعار البترول وبعضها يصعب التنبؤ بها.

وفي الجدول التالي سنحاول تبيان تطور سعر النفط على مدى 20 سنة كالتالي:

الجدول 01: تطور أسعار النفط في الاقتصاد العالمي للفترة 2000-2020

السنوات	سعر النفط الوحدة دولار/برميل
2000	28.5
2001	24.8
2002	25.2
2003	29
2004	38.4
2005	54.6
2006	54.6
2007	74.7
2008	98.9
2009	61.2
2010	63
2011	83
2012	92
2013	94
2014	63
2015	55
2016	51
2017	54
2018	71
2019	64
2020	مابين 40-42

المصدر: تقارير مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء على الموقع www.ons.dz وتقارير منظمة أوبك.

ويمكن تحليل أهم العوامل المحددة لسعر البترول كما يلي:

- **الطلب البترولي العالمي:**

يقصد به مقدار الحالة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية الخام أو منتجات نفطية عند سعر معين خلال فترة زمنية محدودة، بهدف تلبية أو سد الحاجيات الانسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين أو الكيروسين، ويعتمد الطلب على البترول اعتمادا كبيرا على نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، حيث يزيد الاستهلاك البترولي العالمي بمعدل **1.76 %سنويا** في السنوات الخمس الأخيرة الماضية. وقد أثر ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2008 (147.27 دولار) سلبيا على الاقتصاد العالمي وأدى إلى خفض الطلب العالمي على البترول، ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار البترول انخفاضا حادا (اقل من 40 دولار) يوقف عجلة الاستثمارات في المشاريع غير البترولية وحتى البترولية وبالتالي يؤثر سلبا على نمو الإمدادات البترولية في المستقبل (ملحم، 2015، صفحة 5).

- **التطور الاقتصادي والاجتماعي وأسعار المواد الطاقوية البديلة:**

إن الانخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقليص، بمعنى آخر تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية متداخلة، فكل عامل يؤثر على الآخر وبالتالي فأسعار البترول على علاقة التزايد مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، فكلاهما يرتبطان ببعضهما البعض وينعكس تأثيرهما.

- **الأزمات الاقتصادية العالمية:**

إن حدوث الأزمات مثل الأزمة المالية الأخيرة والأزمة المالية الآسيوية (1999) والتي تساهم في إضعاف قوة الاستثمار العالمي، مما يؤدي إلى خفض الطلب على النفùٮ وانخفاض أسعاره.

- **الاستقرار السياسي والحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط:**

يساهم عدم الاستقرار السياسي مثل الحروب والنزاعات في المناطق الغنية بالنفط الى التأثير في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- **المناخ:**

المناخ له دور حاسم في التأثير على أسعار البترول مثل الأعاصير والزلازل والبراكين خاصة تلك التي تضرب مناطق منتجة للنفط، مما يؤدي الى نقص في معدلات الانتاج ومن ثمة الزيادة في أسعار البترول الخام، بالإضافة إلى المشاكل الفنية وتجهيزاتها في حقول ومواقع إنتاج البترول للدول المصدرة.

- **سعر صرف الدولار:**

نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر البترول، حيث أن معظم التبادلات التجارية البترولية تتم بعملة الدولار، لذلك فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا او إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار، ترتفع أسعار البترول بالدولار.

- **انكماش الاستهلاك العالمي للنفط:**

بسبب الأزمات والصراعات نتيجة توترات سياسية ما يؤدي الى انكماش الاستهلاك وهو بدوره يؤثر على أسعار النفط (مصطفى، 2016، صفحة 4).

- **تأثير العقوبات الاقتصادية:**

احيانا تطرأ ظروف عالمية سياسية يحدث ما يسمى "عقابًا جماعيًا"؛ فعلى سبيل المثال اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من خسارتها في موضوع النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وعليه تظهر هنا مدى تأثير العقوبات الاقتصادية على سعر النفط (العلا، 1997، صفحة 77).

- **النفط الصخري في الولايات المتحدة:**

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح في ما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط. ويعزو العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في الأسعار إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري (المصري، 2013) .

5. الآثار المترتّبة على انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات العالم:

تختلف الآثار المترتّبة على انخفاض أسعار النفط إختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر، ووفق الخبراء، فإنّ الهبوط الحاد لأسعار النفط، يبدو نعمة للبلدان الرئيسة المستهلكة للنفط، في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة (ملحم، 2015، صفحة 3) ، نلخص أهمها فيما يلي :

1.5 زيادة معدلات نضوب الاحتياطيات النفطية:

نتج عن كل فترات انخفاض أسعار النفط هبوط احتياطيات النفط والغاز نتيجة زيادة معدلات النضوب، وذلك نتيجة عاملين، الأول انخفاض معدلات الاستثمار إلى مستويات غير كافية للتعويض عن معدلات النضوب، والثاني قيام الدول المنتجة بزيادة الإنتاج في محاولة لزيادة الإيرادات في ظل الأسعار المنخفضة (ترامبل، 2013، صفحة 38) .

5. 2 زيادة الفرق بين دخول الدول المنتجة والدول المستهلكة:

تستفيد الدول المستهلكة بشكل كبير من انخفاض أسعار النفط، حيث تنخفض فاتورة وارداتها النفطية، وترتفع قوتها الشرائية، وتنتعش اقتصادياتها أما الدول النفطية، فتنخفض إيراداتها، وينخفض دخلها، وتزداد فقراً، بخاصة في الدول كثيفة السكان، وتشير البيانات إلى أن أكثر الفترات ازدهاراً في الدول الصناعية كانت في الفترات التي كانت تعاني فيها دول أوبك بشكل كبير من انخفاض دخولها بسبب انخفاض أسعار النفط.

5. 3 فرض رسوم جمركية إضافية على واردات النفط:

مع انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، قامت الدول المستهلكة للنفط، بخاصة الأوروبية منها، بفرض ضرائب عالية على المشتقات النفطية فيها. وزادت هذه الضرائب مع الزمن لدرجة أن عائدات هذه الحكومات من الضرائب على النفط أعلى من عائدات حكومات الدول النفطية من بيع نفطها. ومع زيادة قوة الأحزاب والحركات البيئية، قامت هذه الفئات بالمطالبة بزيادة الضرائب على المنتجات النفطية كلما انخفضت أسعار النفط خوفاً من التأثير السلبي لأسعار النفط على برامجها البيئية، والتي تتضمن مصادر طاقة بديلة، مثل الطاقة الشمسية والرياح.

5. 4 الآثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية:

إن الدول النفطية تعتمد بشكل كبير في اقتصادها على إيرادات النفط، وأن ارتفاع الإيرادات يعني ازدهار الاقتصاد، وانخفاض الإيرادات يعني مشاكل اقتصادية متعددة. وتبيّن البيانات التاريخية أنه ينتج عن هبوط أسعار النفط انخفاض الإيرادات وعجز في الميزانيات الحكومية وتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشاريع الأخرى التي تعتبر هامة للتنمية الاقتصادية ونلخص أهمها فيما يلي:

- **انخفاض الإيرادات:**

مع انخفاض أسعار النفط تلجأ الدول النفطية إلى خفض الإنتاج، فتنخفض الإيرادات بشكل كبير. وإذا لم تغير الإنتاج أو زادته فإن ذلك يسهم في إبقاء الإيرادات أقل لفترة أطول. ويؤدي انخفاض الإيرادات إلى تبني الحكومات لإجراءات تقشفية عديدة (مورو، al -maktaba.org، 2017، الصفحات 6-7).

- **عجز الموازنات العامة:**

عانت غالبية الدول النفطية من عجز في موازناتها في كل مرة انخفضت فيها أسعار النفط. وحتى الدول الغنية التي لا تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل عانت من عجز في

ميزانياتها، مثل بريطانيا والنرويج. وهذا ما نراه الآن في الدول النفطية كافة. ولعجز الموازنات انعكاسات عدة تتعلق بالاقتراض وأسعار الفائدة والتصنيف الائتماني.

- **تخفيض الموازنات والاستثمارات وإلغاء مشاريع تنموية:**

تقوم الدول النفطية بتقليص موازناتها وترشيد الإنفاق مع انخفاض أسعار النفط. كما خفّضت موازنات بعض المشاريع، وألغت البعض الآخر اغلبها تتعلق بالطرق والمواصلات والبنية التحتية، بما في ذلك المصافي ومصانع البتروكيماويات، كما انخفض الإنفاق العسكري (محمد، 1999، صفحة 10)

- **زيادة الديون الحكومية:**

أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، ما أدى بدوره إلى قيام الحكومات بالاستدانة من مصادر محلية وخارجية. وقد ظهرت المشكلة بشكل أكبر في الدول النفطية الفقيرة التي لها ديون كبيرة، حيث إنها لم تستطع أن تردّ هذه الديون أو تدفع حتى فوائدها وهو ما جعلها تقوم بإعادة جدولة ديونها.

- **زيادة عجز ميزان المدفوعات:**

ميزان المدفوعات هو الميزان الذي يستخدم لقياس التجارة الخارجية. وتعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات إذ تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات. وبما أن غالبية الدول النفطية تعتمد على النفط في صادراتها وتستورد أغلب ما تحتاجه، فإن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وحصول عجز في ميزان المدفوعات، أو زيادة العجز إذا كان العجز موجوداً أصلاً.

- **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي:**

أدى انخفاض أسعار النفط في كل فترات انخفاض الأسعار إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية. في الدول المصدرة للنفط توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي فيها، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يزيد النمو الاقتصادي، في الوقت الذي يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض النمو الاقتصادي

- **تخفيض قيمة العملات المحلية:**

مع انخفاض أسعار النفط وتدهور الإيرادات وتباطؤ النمو الاقتصادي، وجدت الدول النفطية نفسها مضطرة إلى تخفيض قيمة عملاتها أو الدفاع عنها لبقاء سعرها ثابتاً مقابل

الدولار إذا كانت مرتبطة به. ففي الماضي قامت مؤسسة النقد السعودية مرات عدة بعمليات شراء وبيع ضخمة للدفاع عن قيمة الريال الذي تعرّض لضغوط تخفيض قوية من المضاربين.

6. الاقتصاد الجزائري وتغيرات أسعار النفط:

يرتبط الاقتصاد الجزائري بأحد أهم القطاعات الاستراتيجية ألا وهو قطاع المحروقات، باعتباره من أهم المصادر الطاقوية التي تعتمد عليها الجزائر، وهو يمثل قطاع إستراتيجي يجلب اغلب الاستثمارات الأجنبية (باكير، 2006، صفحة 16)

1.6 أثار تغيرات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر:

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل في حركة تدفق السلع والخدمات إذ تعتبر محرك للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى وجود علاقة بين نمو الميزان التجاري والصادرات والتنمية بشكل عام، فالدول التي تنمو بشكل سريع تميل إلى التصدير بشكل أكبر، حيث أن صادرات الجزائر حركة اغلبها من النفط فقط تقريبا ليكون ميزانها التجاري عرضة للتقلبات الاقتصادية في السوق بسبب تقلبات أسعار النفط الفجائية كما حدث في الفترة (2014-2017)، و هو ما سنحاول توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول 02: تطور الصادرات الجزائرية من 2000-2017 الوحدة مليار دولار

السنوات	الصادرات
2000	21.65
2001	19.09
2002	18.71
2003	24.46
2004	32.22
2005	46.33
2006	54.74
2007	60.59
2008	78.59
2009	45.18
2010	57.09
2011	72.88
2012	71.73
2013	64.86
2014	60.12
2015	34.56
2016	34.29
2017	37.93

المصدر: تقارير مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء على الموقع www.ons.dz

2.6 أثار تغيرات أسعار النفط على الواردات في الجزائر:

بعد قيام الجزائر بتحرير المبادلات التجارية الخارجية أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الواردات وتسجيل عجز في ميزان المدفوعات خاصة عند انخفاض أسعار البترول، لأن تغيرات سعر البترول له تأثير مباشر على الميزان التجاري، بالإضافة إلى تأثيره على النقد الاجنبي، ولعل ما

قامت به الدولة للتقليص من حجم الواردات سياسة الرقابة على التجارة الخارجية، لذلك فإن الميزان التجاري جاء لصالح الطرف الأوروبي على حساب الجزائر نتيجة ارتفاع فواتير الاستيراد إن نسبة إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي تعرف ارتفاعا مستمرا وقد وصلت سنة 2016 نسبة 35.27 %، ولعل الأمر يتعلق باستيراد التكنولوجيا، مما يزيد من حدة التبعية للخارج ويؤثر على حجم الواردات بشكل عام كما هو مبين في الجدول التالي

الجدول03 : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000/ 2017 الوحدة مليار دولار

السنوات	الواردات
2000	9.35
2001	9.48
2002	12.01
2003	13.32
2004	17.95
2005	19.86
2006	20.86
2007	26.35
2008	37.91
2009	32.40
2010	38.88
2011	46.42
2012	51.56
2013	54.99
2014	59.67
2015	52.64
2016	56.1
2017	56.13

المصدر: تقارير مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء على الموقع www.ons.dz

3.6 أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

يعتبر الميزان التجاري بمثابة البرنامج المخطط لحركة السلع والخدمات من خلال تتبع تقلبات أسعار النفط نلاحظ تأثيرها على الصادرات و الواردات. كما هو في الجدول الموالي:

الجدول 4: يبين الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر2000-2017 الوحدة مليار دولار

السنوات	Eالصادرات	Iالواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	21.65	9.35	12.30
2001	19.09	9.48	9.61
2002	18.71	12.01	6.70
2003	24.46	13.32	11.14
2004	32.22	17.95	14.27
2005	46.33	19.86	26.47
2006	54.74	20.86	34.06
2007	60.59	26.35	34.24
2008	78.59	37.91	40.6
2009	45.18	32.40	12.78
2010	57.09	38.88	18.21
2011	72.88	46.42	26.46
2012	71.73	51.56	20.17
2013	64.86	54.99	9.88
2014	60.12	59.67	0.45
2015	34.56	52.64	18.08-
2016	34.29	56.1	21.81-
2017	37.93	56.13	18.2-

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء على الموقع www.ons.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا ماليا خلال فترة الممتدة من 2000 إلى 2008 حتى وصوله للأزمة المالية لسنة 2008، وبالتالي كانت فترة إنتعاش ونمو اقتصادي، إذ كان لرصيد الميزان التجاري أكبر فائضا ماليا بقيمة 40 مليار دج سنة 2008 حقق أعلى مستوى له من الارتفاع، وانخفض الفائض سنة 2009 ليصبح 7.78 مليار دج بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأثارها على الطلب العالمي على البترول، أين تسببت في أزمة اقتصادية حادة أدت إلى وقوع ركودا اقتصاديا نتيجة لانخفاض أسعار البترول، ثم عاود فائض رصيد الميزان التجاري في الارتفاع من 2010 و 2011 أين حقق على التوالي 18.21 مليار دج و 25.96 مليار دج، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة الزمنية (2012-2015) بسبب الأزمة البترولية لتلك الفترة وكان الأثر واضحا خلال سنة 2014 فأثرت انخفاض الأسعار تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الجزائري بشكل عام والميزان التجاري للدولة بشكل خاص، وبالتالي انخفاض عوائد البترول ليقابله عجزا ماليا مقدرا بـ 18.08 مليار دج في 2015. وقد وصلت ذروة العجز في رصيد الميزان التجاري في سنة 2016 إذ بلغت قيمتها 21.81 مليار دج، كما أن لسنة 2017 انخفاض أيضا في رصيد الميزان التجاري بقيمة 18.2 مليار دج.

نلاحظ من خلال الجدول تطورات واضحة لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة المدروسة إلا أن هناك تقلبات من فترة لأخرى بسبب أزمتي النفط لسنة 2008 و2014، مما كان لهما التأثير الواضح على كلا المتغيرين. يعتبر تحديد حجم الواردات من الأولويات المدروسة في أي دولة، وتتخذ هذه الواردات بمجموعة من المحددات منها مدى قدرة الدولة على تغطية كل النفقات بالحصول على المستلزمات والموارد المالية لذلك، ولذلك نجد أن الجباية البترولية أهم مورد تعتمده الدولة في ميزانيتها لتغطية وارداتها. وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد الواردات عرفت تطورا، وهذه نتيجة حتمية لتطبيق برامج التنمية والانعاش الاقتصادي، وتتبلور الفكرة من خلال قدرة الدولة على توفير حجم كافي لرأس المال لتمويل مشاريعها الاستثمارية بسبب ارتفاع أسعار البترول.

وقد أدى تراجع أسعار النفط لجملة من الآثار على الميزان التجاري من سنة 2019 إلى غاية 2021سنة حيث نحصر بعض الدلالات في الأرقام التالية:

- وصل عجز الميزانية إلى 19.97 %من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 مقارنة بـ9.32% 2019؛
- من المتوقع أن يصل هذا العجز في سنة 2021 إلى 15.03% ؛

- بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60.97% بعد أن كانت 46.26% في سنة 2019؛

- من المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 65.83% ؛

- من المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2020 إلى نحو 15.1% ؛

- بلغ عجز الميزان التجاري الجزائري 1.5 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول لسنة 2020 مقابل 1.19 مليار دولار في 2019 بارتفاع بلغ 26.21%.

4.6 آثار تقلبات أسعار النفط على الجوانب الاجتماعية في الجزائر إلى غاية 2020:

في الحقيقة أن آثار تقلبات أسعار النفط لم تؤثر على الميزان التجاري فقط بالجزائر بل تعدت ذلك لتؤثر على جوانب مختلفة من الاقتصاد والحياة الاجتماعية إذ سجل قطاع النفط أكبر خسائر للاقتصاد الجزائري، إذ كشف وزير المالية عن حجم خسائر شركة سوناطراك النفطية والتي بلغت 247 مليار دينار (1.9 مليار دولار)، خلال النصف الاول من سنة2020 .

في حين كان قطاع الوقود الخاسر الاكبر، حيث بلغت خسائر شركة "نفطال" الحكومية 20مليار دينار جزائري (155.83 دولار مليون) .

حاليا تعيش الجزائر أزمة على وقع "أخطر أزمة اقتصادية" نتيجة جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط الذي يعد المورد الأساسي للخزينة العمومية الجزائرية، ويمثل نحو 97 % من صادراتها .

وأدت الأزمة إلى تآكل احتياطات الصرف من العملات الأجنبية، حيث انخفضت إلى 60 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، وسط توقعات بتراجعها إلى 36 مليار دولار مع نهاية 2020.

وشهدت عائدات الطاقة في البلاد انخفاضا بنسبة 26% في الربع الأول من 2020، مما رفع العجز التجاري إلى أكثر قليلا عن 26% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

كانت الجزائر تأمل في تقليص عجز ميزان المدفوعات إلى 8.5 مليار دولار هذا العام من 16.6 مليار دولار في 2019، لكن أحدث الأرقام الرسمية أظهرت أن العجز التجاري زاد 80% في أول شهرين من 2020 بعد تراجع أرباح الطاقة بنسبة 28.17 %، إذ انكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 3.9% في الربع الأول من العام الحالي2020، بعد نمو بنسبة 1.3 % في نفس الفترة من عام 2019، ويرجع إلى إجراءات العزل العام من جراء تفشي فيروس كورونا، وأداء قطاع النفط والغاز الحيوي.

7. خاتمة:

خلاصة القول إن انخفاض أسعار النّفط يؤثر إيجابًا وسلبًا على الدّول المنتجة والدول المستهلكة على حدٍّ سواء؛ فبالنّسبة للدّول المنتجة يتأثّر الدّخل القومي لهذه الدّول نتيجة انخفاض أسعار النّفط بلا شك، وهذا يؤثّر بالضّرورة على الدّخل القومي المتأتّي من بيع النّفط. اما بالنسبة للدول المستهلكة فبطبيعة الحال ستستفيد من انخفاض أسعار النفط في ميزانيتها، والجزائر تتأثر باستمرار نتيجة تقلبات أسعار النفط وأولها ميزانيتها بإعتباره يشكل 98% من الدخل الوطني وهو ما يؤثر بدوره على المشاريع الاستراتيجية التنموية المبرمجة وبالتالي لابد من تغيير جذري أساسه التنويع، وعليه قد تكمن أمور التنمية والتنويع في العنصر البشري، وليس في تنويع الصناعات أفقياً، أو في جذب الاستثمارات الأجنبية.

7. 1 النتائج:

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة النتائج التالية:

- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالاً أو توازناً، وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما أسهم انخفاض سعر النفط الى ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور حصيلة الصادرات؛

- وجود اختلال في هيكل ميزانية الدولة في الجزائر نتيجة اعتمادها بشكل شبه تام على النفط في ظل تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية في تمويلها وهو ما ينعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي كل ما انخفض سعر النفط؛

- تعتمد الدولة في إيراداتها على مداخيل البترول ومن خلالها تتحدد الصادرات، هذه الأخيرة تعاني اختلالا، نتيجة التركيز على النفقات الجارية أكثر منها على النفقات الاستثمارية، وهذا يعكس الطبيعة الاستهلاكية للاقتصاد الوطني؛

- يعدّ الاحتياطي النفطي الجزائري متواضعاً مقارنة بالدول النفطية الكبرى كالسعودية وإيران، فإذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة وبكميات كبيرة، فإن نفط الجزائر سيتآكل تدريجياً، ولن تكون المشكلة في تقلبات أسعار النفط فقط، وإنما في وجود أو عدم وجود برميل النفط، ولذلك يجب التفكير وبصفة جدية في الاستغلال الأمثل للإمكانات النفطية الجزائرية وبكفاءة عالية والتوجه نحو خيار الطاقات المتجددة.

7. 2 الاقتراحات:

في ظل النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة نورد جملة من الاقتراحات كما يلي :

- العمل فعليا على تنويع هيكل الصادرات لصالح منتجات الصناعة التحويلية والقطاعات الزراعية والسياحية لغرض التقليل من مخاطر الاعتماد على المنتوج الواحد؛

- العمل على ترقية التجارة الخارجية والنهوض بالإنتاج الوطني رفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال تفعيل دور القطاعات غير البترولية للحد من استيراد السلع الاستهلاكية؛

- العمل على مراجعة نظام الصرف واتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال إنشاء مكاتب خاصة تضمن حرية المنافسة الخارجية؛

- تفعيل الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها كل أشكال منح التصدير للمواد باستثناء بعضها، وتخفيض الحد العظمي للحقوق الجمركية في ظل الاستفادة من الشراكة الأجنبية في استيراد التكنولوجيا وتطويعها بما يلائم خدمة الصناعة التحويلية والزراعية؛

- العمل على توفير بيئة استثمارية ملائمة لتفعيل النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية والذي يؤدي بدوره إلى تنويع القاعدة الإنتاجية.

8. قائمة المراجع:

- الحجي أنس. (1 مارس، 2021). مفاهيم الطاقة . تاريخ الاسترداد 2021- 6-6 6، 2021، من الطاقة : https://attaqa.net/2021/03/01/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-1-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D8%9F
- الراشد أباني. (بلا تاريخ). أسعار البترول – اهميتها والعوامل المؤثرة في اليتها. تاريخ الاسترداد 12 04، 2019، من على الموقع www.alyaun.com
- الرميحي محمد. (أفريل، 1999). النفط و العلاقات الدولية. سلسلة عالم المعرفة ، صفحة 107.
- العلا يسرى أبو العلا. (1997). مبادئ الاقتصاد البترولي. القاهرة : دار النهضة العربية.

- برجاس حافظ. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي. لبنان: بيسان للنشر والتوزيع.
- جاب الله مصطفى. (جوان ، 2016). تقلبات اسعار البترول وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة والميزان التجاري. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد التاسع ، صفحة 4.
- ديفيد ترامبل. (2013). العالم و فوضى سياسة المصالح مترجم . القاهرة : الدار المصرية للكتاب .
- سيد فتحي وأحمد الخولي. (2014). اقتصاديات النفط، دار المريخ. السعودية: دار المريخ .
- شفيق المصري. (ماي، 2013). الأمن النفطي ، الهاجس الاكبر في المنطقة. مجلة الاقتصاد و الاعمال ، صفحة 22
- صادق ملحم. (2015). هبوط أسعار النفط ، أسباب و نتائج . جريدة السفير.
- ضياء مجيد الموسوي. (2004). ثورة أسعار النفط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الله حسين. (2006). مستقبل النفط العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي حسين باكير. (11 مارس، 2006). الولايات المتحدة و آسيا الوسطى ... و البحث عن نفوذ جديد. مجلة المجتمع ، صفحة 56.
- علي سبت بن سبت. (الربع الاول ، 2021). منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. تاريخ الاسترداد 7 جوان، 2021، من الاوبك: https://oapecorg.org/ar/Home
- فيصل الحجي. (2015). الخطر القادم . مجلة معهد الشيرازي للدراسات ، صفحة 32.
- -محمد الرميحي. (2017). أوهام و أسباب انخفاض أسعار النفط . جريدة الشرق الاوسط ، 2.
- محمد مورو. (24 05، 2017). al -maktaba.org. تاريخ الاسترداد 15 01، 2021، من النفط ..الصراع و الدم: https://al-maktaba.org/book/1541/5641
- محمد مورو. (22 9، 2020). موقع الاسلام. تاريخ الاسترداد 22 01، 2021، من :alukah.net http:://w.w.w.alukah.net/culture/0/3463